أكد أن قيمة المساعدات قصيرة الأجل جزء من حزمة أكبر بـ 5 مليارات ستقدم في صورة قروض

الاتحاد الأوروبي يتعهد بمليار يورو لمصر لدعم اقتصادها

- القاهرة تتصدى للأموال الساخنة عبر تكتيكات تؤشر لخفض متوقع في أسعار الفائدة
- الحكومة طرحت أدوات دين قصيرة الأجل منذ قرارات الأخيرة بقيمة 460 مليار جنيه

الحكومة المصرية تسعى لاستثمار أموال القروض والمساعدات في مشاريع اقتصادية منتجة

"العربية نت" : أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيقدم لمصر مليار يورو "1.07 مليار دولار"، في صورة مساعدات مالية قصيرة الأجل لدعم استقرار اقتصاد البلاد.

واتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي الشهر الماضي على برنامج قرض موسع بقيمة 8 مليارات دولار، ومع الاتحاد الأوروبي على حزمة مساعدات بمليارات الدولارات لتعزيز التعاون والمساعدة في الحد من الهجرة، في الوقت الذي تعاني فيه من أزمة اقتصادية بسبب نقص مزمن في العملة الأجنبية.

وذكر الاتحاد الأوروبي في بيان أن المليار يورو قيمة المساعدات قصيرة الأجل جزء من حزمة أكبر قدرها 5 مليارات يورو ستقدم في صورة قروض.

ومن المقرر تخصيص 4 مليارات يورو أخرى قيمة مساعدات طويلة الأجل خلال الفترة من عامي 2024 إلى 2027، لكن الدول الأعضاء في التكتل، وعددها 27، يجب أن تعتمدها أولا.

وجاء في البيان أن القروض تهدف إلى معالجة وضع المالية العامة المتدهور لمصر وتلبية احتياجاتها المالية خاصة بعد اندلاع حرب غزة وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وذكر البيان أنه كشرط مسبق يجب على مصر أن تواصل اتخاذ "خطوات ملموسة وذات مصداقية تجاه احترام الآليات الديمقراطية الفعالة، "ومن بينها نظام برلماني متعدد الأحزاب" وسيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان".

من جهة أخرى تسعى الحكومة المصرية للتصدي للأموال الساخنة عبر عدة آليات من بينها ما شهدته الأسواق من تحولّ يحدث في أدوات الدين المحلية منذ قرار المركزي المصري في تعويم الجنيه ورفع أسعار الفائدة وحصول مصر على المليارات.

وتقوم المالية المصرية بتحديد حجم الأموال التي تريدها من خلال طرح سندات للمستثمرين، وتقبل فقط المستويات المطلوبة، بعد أن كانت في السابق تقبل العروض الإضافية من المستثمرين، والمفارقة أن هناك إقبالاً كبيراً من المؤسسات المحلية والأجنبية على هذه الأدوات رغم تراجع العائد لسندات لأجل عام بنسبة كبيرة وصلت إلى نحو 6 %.وتحاول الحكومة بحسب مصادر لـ العربية Business أن تحدّ من الأموال الساخنة التي تحاول الدخول سريعاً للاستفادة من التعويم الأخير، وتفادي ما حصل في السابق من خروج سريع للمستثمرين الأجانب والتسبب بهزة للاقتصاد، كما حدث بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

ووفقاً لحسابات العربية Business، طرحت الحكومة أدوات دين قصيرة الأجل منذ قرارات الأخيرة بقيمة 460 مليار جنيه، والمفاجأة أن العروض التي تلقتها قد تجاوزت 2.5 تريليون جنيه. وكان تركز العروض بالطبع على سندات لأجل عام، حيث وصلت عروض المؤسسات إلى نحو تريليون جنيه بعد توصيات المؤسسات الدولية بشرائها.

واكتفت الحكومة بالمستويات المطلوبة، لكن استغلت هذا الطلب القوي من المستثمرين لتخفيض العائد على أدوات الدين بصورة كبيرة؛ فمثلا أذون الخزانة لأجل عام انخفض عليها العائد من مستوى 32.3 % عقب قرارات المركزي إلى مستويات 25.9 % في آخر عطاء.

ويفسر المحللون ذلك بأنه مؤشر على خفض في أسعار الفائدة في ظل إقبال المستثمرين على السندات، وهي إشارات جيدة للاقتصاد وللاستقرار النقدي، لكن الأهم أنها مؤشر على اتجاه الحكومة لخفض الدين كما جاء في توصيات صندوق النقد الدولي.

اقتصادية بلغارية عمرها 71 عاما وسبق أن شغلت منصب المدير العام للبنك الدولي

صندوق النقد يمنح غورغيفا ولاية ثانية من 5 سنوات

أعلن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، أن مديرته العامة كريستالينا غورغيفا أعيد تعيينها "بالتوافق" في المنصب لولاية جديدة من خمس سنوات.

يعني القرار أن غورغيفا التي كانت مرشحة من دون منافس لقيادة الهيئة، والتي تنتهي ولايتها الحالية في 30 سبتمبر، ستبدأ ولاية جديدة في الأول من أكتوبر، وفق بيان للصندوق.

وجاء في بيان لمنسقَي شؤون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أفونسو بيفيلاكوا وعبد الله بن زرعه أنه "باتخاذ هذا القرار، يقر المجلس بالقيادة القوية لغورغييفا خلال فترة ولايتها، ومواصلتها المسار رغم سلسلة من الصدمات العالمية الكبرى"، لافتين إلى أن غورغييفا أعدت "استجابة غير مسبوقة لصندوق النقد الدولي لهذه الصدمات".

غورغيفا ستبدأ ولاية جديدة مطلع أكتوبر المقبل

وفي بيان منفصل قالت غورغيفا "أنا ممتنة جدا لثقة ودعم المجلس، الذي يمثل أعضاءنا البالغ عددهم 190 عضوا، ويشرفني أن أواصل مهمتي على رأس صندوق النقد الدولي".

وغورغيفا اقتصادية بلغارية مولودة في العام 1953 في صوفيا، وهي تتولى الإدارة العامة لصندوق النقد الدولي منذ أكتوبر 2019، وسبق أن شغلت منصب المديرة العامة للبنك الدولي ثلاث سنوات.قبل ذلك كانت مفوّضة أوروبية ست سنوات، وكلفت في بادئ الأمر التعاون الدولي في ولاية جوزيه مانويل باروزو، ومن ثم الموازنة والموارد البشرية في ولاية جان كلود-يونكر، قبل أن تصبح نائبة لرئيس المفوضية من نهاية 2014 حتى نهاية 2016.

وكانت غورغيفا قد أعربت في مقابلة أجرتها معها وكالة فرانس برس في منتصف مارس عن استعدادها لمواصلة قيادة المؤسسة، بعد أيام على تلقيها دعم وزراء مالية الاتحاد الأوروبي.

تقليديا، المدير العام لصندوق النقد الدولي هو المرشح الذي تقترحه الدول الأوروبية، في حين أن رئيس البنك الدولي هو المرشح الذي تقترحه الولايات المتحدة.

هذا التقاسم تُوجّه إليه دول رئيسية عدّة، ولا سيما الصين والهند، وبلدان ناشئة، انتقادات علنية متزايدة.

لكن توزيع رأس المال لهاتين المؤسستين يمنح قوة مرجّحة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ويأتي التجديد لغورغيفا بعد عام على تعيين الرئيس الجديد للبنك الدولي، أجاي بانغا، في عملية مماثلة إثر تنحي سلفه ديفيد مالباس.

وكان بانغا الذي رشّحته الولايات المتحدة، وهو مواطن أميركي مولود في الهند، المرشح الوحيد الذي اقترحته الدول الأعضاء في البنك.

قيمة الصادرات السلعية غير النفطية ارتفعت بنسبة 38.5 %

ارتفاع فائض ميزان التجارة العماني إلى 877 مليون ريال بنهاية يناير 2024

ميناء صحار في سلطنة عمان

مسقط - "وكالات" : سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان فائضًا بـ 877 مليون ريال عُماني بنهاية يناير 2024 مقارنة بفائض بلغ 686 مليون ريال عُماني خلال الفترة نفسها من عام 2023، وفق ما بينت الإحصاءات المبدئية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وتشير الإحصاءاتُ إلى أن قيمة الصادرات السلعية بنهاية يناير 2024 سجلت مليارين و303 ملايين ريال عُماني، مرتفعة بنسبة 16.7 % عن الفترة نفسها من العام السابق التي سجلت وقتها مليارًا و974 مليون ريال عُماني، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية لسلطنة عُمان مليارًا و426 مليون ريال عُماني مرتفعة بنسبة 10.6 % بنهاية يناير 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت مليارًا و288 مليون ريال عُماني.

ويعزى ارتفاع قيمة الصادرات بشكل رئيس إلى ارتفاع قيمة صادرات سلطنة عُمان من النفط والغاز إلى مليار و450 مليون ريال عُماني وبنسبة 9.6 % عن نهاية يناير 2023، حيث بلغت مليارًا و322 مليون ريال عُماني.

ومن ضمن صادرات النفط والغاز بنهاية يناير 2024، بلغت قيمة صادرات سلطنة عُمان من النفط الخام نحو مليار و126 مليون ريال عُماني، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 30.5 % عن الفترة ذاتها من العام السابق، وتراجعت قيمة صادرات النفط المصفى إلى 95 مليون ريال عُماني وبنسبة 36.5 %، كما انخفضت قيمة صادرات سلطنة عُمان من الغاز الطبيعي المسال إلى 229 مليون ريال عُماني وبنسبة 26.1 % مقارنة بنهاية يناير 2023.

وكشفت الإحصاءات عن ارتفاع قيمة الصادرات السلعية غير النفطية بنسبة 38.5 % بنهاية يناير 2024، لتبلغ 749 مليون ريال عُماني، مقارنة بنهاية يناير 2023، حيث سجلت وقتها 540 مليون ريال عُماني.

وحازت المنتجات المعدنية على القيمة الأعلى من الصادرات السلعية غير النفطية، حيث بلغت 356 مليون ريال عُماني مرتفعة بنسبة 115.9 % تليها منتجات المعادن العادية ومصنوعاتها بـ 122 مليون ريال عُماني بارتفاع 21.3 % ثم منتجات الصناعات الكيمياوية بقيمة صادرات بلغت 86 مليون ريال عُماني بتراجع نسبته 11.2 %.

وانخفضت قيمة صادرات سلطنة عُمان من البلاستيك ومنتجاته والمطاط ومنتجاته إلى 72 مليون ريال عُماني وبنسبة 3.6 % فيما ارتفعت صادرات الحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية بنسبة 11.9 %، لتبلغ 34 مليون ريال عُماني وبلغت قيمة صادرات المنتجات الأخرى 79 مليون ريال عُماني.وانخفضت قيمة عمليات إعادة التصدير من سلطنة عُمان إلى 104 ملايين ريال عُماني وبنسبة 6.2 % بنهاية يناير 2024، مقارنة بنهاية يناير 2023، وسجلت قيمة عمليات إعادة التصدير في منتجات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها ارتفاعا بنسبة 19.5 % لتصل إلى 32 مليون ريال عُماني، فيما انخفضت قيمة إعادة التصدير في معدات النقل بنسبة 31.5 % لتسجل 24 مليون ريال عُماني، كما انخفضت القيمة في منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والسوائل بـ10.3 % لتسجل 11 مليون ريال عُماني وكذلك في "الحيوانات الحية ومنتجات المملكة الحيوانية" إلى 7 ملايين ريال عُماني وبنسبة 21.7 %.

وبالمقابل حازت المنتجات المعدنية على القيمة الأكبر من الواردات السلعية لسلطنة عُمان، حيث سجلت 470 مليون ريال عُماني بنهاية يناير الماضي، مرتفعة بنسبة 15 % تليها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها وأجهزة تسجيل وإذاعة الصوت بقيمة 207 ملايين ريال عُماني، مسجلة نموًا بـ 10.9 % بنهاية يناير 2024.

وتصدرت المملكة العربية السعودية عمليات التبادل التجاري في الصادرات غير النفطية، وبلغت قيمتها بنهاية يناير 2024 بما قيمته 103 ملايين ريال عُماني، بارتفاع نسبته 82 % عن نهاية يناير 2023 فيما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة عمليات التبادل التجاري في إعادة التصدير من سلطنة عُمان، حيث بلغت قيمة إعادة التصدير إليها 31 مليون ريال عُماني بنهاية يناير الماضي واحتلت الإمارات العربية المتحدة أيضا المرتبة الأولى في قائمة أعلى الدول المصدرة لسلطنة عُمان بقيمة 315 مليون ريال عُماني بارتفاع نسبته 4.2 % عن نهاية يناير 2023.

العقود الآجلة لخام برنت ارتفعت 0.57 % إلى 90.25 دولاراً للبرميل

النفط يصعد مع تنامي التوتر بالشرق الأوسط لكنه يتجه لخسارة أسبوعية

ارتفعت أسعار النفط أمس الأول الجمعة في ظل تصاعد التوتر في الشرق الأوسط مما يرفع احتمالات تعطل الإمدادات من المنطقة المنتجة للنفط، غير أن الأسعار تتجه لتكبد خسارة أسبوعية وسط توقعات بعدد تخفيضات أقل لأسعار الفائدة الأميركية هذا العام.

وساهمت المخاوف من رد إيراني محتمل على هجوم شنته طائرات حربية يشتبه أنها إسرائيلية على السفارة الإيرانية في دمشق بداية الشهر الجاري في دعم أسعار النفط التي اقتربت من أعلى مستوى في 6 أشهر هذا الأسبوع، على الرغم من عوامل مثبطة مثل زيادة المخزونات الأميركية.

وبحلول الساعة 09:00 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 79 سنتا بما يعادل 0.9 % إلى 90.53 دولار للبرميل، في حين زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 92 سنتا أو 1.1 % إلى 85.94 دولار.

وقال مسؤول أميركي إن الولايات المتحدة تتوقع هجوما من جانب إيران على إسرائيل، لكنه لن يكون كبيرا بما يكفي لجر واشنطن إلى الحرب.

وقالت مصادر إيرانية إن طهران أشارت إلى رد يهدف إلى تجنب تصعيد كبير.

وقلصت الأسعار مكاسبها لفترة وجيزة بعد أن خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 وتوقعت مزيدا من التباطؤ في 2025. ولا تزال أسعار النفط تتجه لتسجيل تراجع أسبوعي، إذ يتجه برنت وغرب تكساس الوسيط للانخفاض بنحو 1 %.

وقال محللون في آي.إن.جي إنهم يتوقعون انحسار ارتفاع النفط ما لم يكن هناك مزيد من التصعيد في الشرق الأوسط أو انقطاع في الإمدادات.

ومحت مكاسب أمس الأول الجمعة بعض الخسائر المسجلة في الجلسة السابقة التي هيمنت عليها المخاوف حيال التضخم الأميركي، مما قلل الآمال في خفض أسعار الفائدة في يونيو.

تصاعد التوتر بالشرق الأوسط يرفع أسعار النفط